إدارة الترفيه الريفي

جاي روبنسون

الفصل الثامن عشر من كتاب

الجغرافيا التطبيقية : المبادئ والممارسة

أ. م. مانيون

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

لقد أحدثت آثار الترفيه والسياحة، المعروفة بـ"الموجة الرابعة" (داور 1965: 123) ، تحولات جذرية في العديد من المناطق الريفية في العقود الأخيرة ، حيث أصبحت في بعض الحالات مهيمنة على الاقتصاد ، وساهمت بشكل كبير في التغيير الاجتماعي . وقد زاد الطلب على الأراضي الريفية لاستخدامها لأغراض ترفيهية من الضغوط على الريف للقيام بأدوار متعددة ، مما زاد من تعقيد التخطيط الريفي وإدارة الأراضي . في أبحاثهم حول إدارة الترفيه الريفي ، حلل الجغرافيون نتائج خطط الإدارة الحالية ، وساهموا نظريًا وعمليًا في النقاش الدائر حول طبيعة الريف واستخداماته. يتناول هذا الفصل بعضًا من أهم مجالات البحث الجغرافي في إدارة الترفيه الريفي ، مع التركيز بشكل خاص على صياغة خطط الإدارة ، والقضايا المتعلقة بالوصول ، والعلاقة بين توفير الترفيه والتغيير الاجتماعي . الترفيه الريفي والسياحة

يُعترف عادةً بنوعين أساسيين من الترفيه :

1- رسمي : يُقام في مواقع مُدارة ، وغالبًا ما يرتبط بالمنظمات الساعية للربح . قد تشمل الإدارة توفير مناطق خاصة ، أو تقسيم المناطق ، أو ترشيد الطلب من خلال رسوم الدخول ، أو رسوم العضوية ، أو فرض حد أقصى للأعداد ؛
2- غير رسمي: يُوفر الريف خلفية لمجموعة من الأنشطة ، بما في ذلك القيادة الترفيهية ، والمشي ، ومشاهدة المعالم السياحية.
3- أدت الخصائص العامة المختلفة للمجتمع في النصف الأخير من القرن العشرين إلى زيادة فرص كلا النوعين من الأنشطة الترفيهية ، لا سيما زيادة الثراء ، وزيادة القدرة على التنقل ، وترتيبات عمل أقل أو أكثر مرونة .

وقد ساعد نمو الملكية الخاصة للسيارات ، وتحسينات وسائل النقل بين المناطق الحضرية والريفية ، على توجيه نسبة كبيرة من هذا الترفيه نحو الريف ، حيث انجذب سكان الحضر إلى السمات الجمالية للمكان . وقد أدى ذلك إلى زيادة المشاركة في الأنشطة الريفية التقليدية غير الاستهلاكية (مثل المشي ، ودراسة الطبيعة ، ومشاهدة المعالم السياحية) وأنشطة جديدة قد تستخدم موردًا ريفيًا محددًا (مثل ركوب الدراجات الجبلية ، وركوب الأمواج شراعيًا) (بتلر 1998) . ويعود الفضل في شعبية العديد من هذه الأنشطة الأخيرة إلى مزيج من الثراء ، وسهولة وصول سكان المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية ، والتطورات التكنولوجية التي طُبّقت على الأنشطة الرياضية / الترفيهية (ميكزكوفسكي 1990).

كما نُقلت بعض الأنشطة إلى الريف للافادة من المواقع الخضراء الأرخص ، والبيئة المحيطة الممتعة ، وسهولة الوصول من مراكز حضرية متعددة ، مثل ملاعب الجولف والمتنزهات الترفيهية . ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في زيادة الأنشطة الترفيهية الريفية تزايد الاهتمام العام بالبيئة والقضايا "الخضراء" ، مما عزز أنشطة مثل مراقبة الطيور ودراسة الطبيعة بشكل عام . ويُعد نمو السياحة البيئية الريفية جزءًا من

هذا الاتجاه . ويمكن ملاحظة تقدير أوسع لعوامل الجذب في المناطق الريفية في نمو ملكية المنازل الثانية الريفية (تشيري 1993) ، والزراعة كهواية (جاسون 1988) ، وتأجير العقارات في الريف لقضاء العطلات ، مثل نظام الجيت الفرنسي (كامباني وآخرون 1990) ، والهجرة من المناطق الحضرية إلى الريفية بشكل عام (تشامبيون 1989).

وقد شجع الاهتمام باللياقة البدنية والصحة بين أكثر ثراءً في المجتمع بعض الأنشطة الترفيهية "الأكثر نشاطًا" ، مثل ركوب الخيل والتزلج على المنحدرات والتزلج على الماء . علاوة على ذلك ، فقد أتاحت عمليات إعادة الهيكلة الريفية مجالًا أكبر للأنشطة الترفيهية ، والتي حررت الأراضي والمباني من الاستخدام الزراعي أو شجعت المزارعين على تنويع مشاريعهم . وقد عزز هذا الأخير العديد من الأنشطة الترفيهية ، حيث أصبحت الأنشطة الزراعية نفسها مناطق جذب سياحي (براموبل 1994؛ أوبرمان 1996) ، على سبيل المثال مصانع النبيذ (هول وماسيونيس 1998) ، ومزارع الأطفال ، ومشاريع قطف المحاصيل بنفسك ، والمسارات الطبيعية ، وركوب الخيل ، والإقامة في المزارع (بنيامين 1994؛ إيفانز وإيلبيري 1992) . وقد ساهم ذلك في تغيير نظرة الجمهور إلى المناطق الريفية : من كونها تُلبي غرضًا إنتاجيًا أساسيًا في المقام الأول إلى مناطق تجمع بين الإنتاج والترفيه في بيئات جذابة . وبالتالي ، لم يعد هناك نوع واحد من المساحات الريفية ، بل مجموعة متعددة من المساحات الاجتماعية المتداخلة ، بما في ذلك المساحات الترفيهية (مورمونت 1987؛ 1990) .

غالبًا ما تتركز أشكال مختلفة من الترفيه في المنطقة نفسها ، مما يخلق مجموعة من المشاكل المعروفة لمديري المناطق الريفية : ازدحام المرور ، والضغط على الخدمات المتاحة ، والضرر البيئي . علاوة على ذلك ، من الشائع أن تُفرض مطالب متضاربة على المساحات الريفية من قِبل مختلف الأنشطة الترفيهية ؛ على سبيل المثال ، قارن بين الاحتياجات المختلفة للمتنزهين الباحثين عن الاسترخاء الهادئ أثناء المشي ، وفرسان الخيل ، وراكبي الدراجات الجبلية ، والطائرات الشراعية المعلقة ، وهواة القوارب الآلية ، وممارسي رياضة تحديد الاتجاهات ، ومراقبي الطيور. في بعض الأحيان ، قد يُعزز توفير المرافق لنشاط واحد بشكل عرضي زيادة تطوير أنشطة أخرى ، كما هو الحال في استخدام مصاعد التزلج من قِبل المشاة في أشهر الصيف (سيدواي 1993).

إدارة الترفيه في الريف

تُشكل المتطلبات المتضاربة لمختلف أشكال الترفيه مجموعة معقدة من قضايا الإدارة ، خاصةً عند إضافتها إلى الحاجة إلى التوفيق بين المتطلبات الترفيهية ومتطلبات استخدامات الأراضي المتنافسة ، ولا سيما الحفاظ على جودة المظاهر الطبيعية وصيانتها . ومن السمات الأساسية للترفيه الريفي فيما يتعلق بإدارته الطبيعة المجزأة والمتنوعة لكل من العرض والطلب ، والمطالبات الديناميكية والمتغيرة على قاعدة موارده (شاربلي وشاربلي 1997: 113). تُعقّد هذه السمات عملية الإدارة والتخطيط (المُلخَّص في الجدول 18.1) وتُسهم في النقص العام في سياسات التنمية للترفيه / السياحة الريفية (جينكينز وآخرون، 1998).

في الواقع ، كان هناك غياب مُلفت للتخطيط الإيجابي لتوفير ودمج الترفيه والسياحة ضمن سياسات أوسع للتنمية الريفية . وجاءت مُعظم عمليات التخطيط استجابةً للضغوط والمتطلبات ، وغالبًا ما ركّزت على الاحتواء بدلًا من الترويج الإيجابي . وقد أدّى ذلك إلى إهمال الآثار الاقتصادية والاجتماعية الأوسع . فعلى سبيل المثال ، يُشير بيغرام (1993) إلى وجود "فجوة في تنفيذ السياسات" بين إدراك الفوائد المُحتملة من السياحة والترفيه ودمجها العملي في خطط التنمية الريفية . في الواقع ، ترى بعض الخطط أن الترفيه /

السياحة الريفية يُشكّل تحديًا أو تهديدًا للأساليب المُتبعة لاستخدام الموارد الإنتاجية والحفاظ على طابع المجتمع الريفي (شاربلي، 1994).

الجدول 18.1 عملية تخطيط وإدارة السياحة الريفية.

المراحل	العمليات
1. تحديد الأهداف	تحديد الأهداف مقارنة الأهداف التكامل مع الخطط والأهداف الأوسع
2. المسوحات	البيانات الكمية (الأنماط والاتجاهات) البيانات النوعية العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية
3. التحليل والتوليف	تقييم بيانات المسوحات التحليل المشترك لجميع البيانات تقدير المتطلبات والقدرات
4. المقترحات	إعداد الخطط البديلة اختيار السياسات الأنسب
5. التنفيذ والإدارة	عملية مستمرة من: • التنفيذ • الرصد • التقييم

المصدر: شاربلي وشاربلي 1997، ص 116

طُرحت حلولٌ مُختلفة فيما يتعلق بالحاجة إلى إدارةٍ أكثر فعالية للموارد الريفية لأغراضٍ ترفيهية ، وقد ساهم الجغرافيون مساهمةً كبيرةً في هذا النقاش . على سبيل المثال ، يدعو جليبتس (1991) إلى نهجٍ رباعي الأبعاد للجمع بين استخدام الريف لأغراضٍ ترفيهيةٍ والحفاظ على البيئة :

(1) إجراء تقييماتٍ شاملةٍ للموارد لتحديد المواقع والمناطق الرئيسية ذات الأهمية للحفاظ على البيئة أو الترفيه؛
(2) تقييم الطلب ، بما في ذلك مراعاة الأقليات وأنشطتها؛
(3) تكوين شراكات بين جماعات المصالح الراغبة في تقاسم الموارد نفسها (لتجنب استقطاب المصالح)؛
(4) تطوير فهم للمصالح العامة وتسهيل الوصول إلى الموارد لشريحة واسعة من الجمهور من خلال توفير المعلومات ونشرها (ينظر الملحق 18.1).

يتزايد الاعتراف بوجود ترابط بين الاستخدام الترفيهي للمناطق الريفية والخصائص المادية والاجتماعية والثقافية لتلك المناطق (ديرنوي ١٩٩١؛ كاريل وكاريل ١٩٨٢). تُمثل هذه الخصائص قاعدة موارد للسياحة والترفيه ، ولكن الحفاظ على هذه الخصائص مدعوم بوجود رواد الترفيه . لذلك ، يتعين على الإدارة تحقيق توازن بين تلبية احتياجات رواد الترفيه واحتياجات المجتمعات الريفية المحلية ، والحفاظ على الخصائص المتأصلة للبيئة الريفية (بتلر ١٩٩١) .

غالبًا ما يُصعّب تجزؤ الإدارة تحقيق هذا التوازن ، حيث يتولى "المديرون" المختلفون مسؤولياتٍ عن جوانب مختلفة من الترفيه في الريف . ويلعب المزارعون ، وملاك الأراضي ، وحراس الطرائد ، والمحافظون على البيئة ، والمخططون ، ومديرو الأنشطة الرياضية ، والمنظمات المجتمعية ، والسلطات المحلية ، ومالكو المواقع ، والمصالح التجارية ، دورًا في إدارة الترفيه الريفي . وبالتالي ، قد يكون وضع

الخطط المنهجية وتشغيلها معقدًا للغاية . ومع ذلك ، فإن هذا التعقيد هو ما جذب انتباه الجغرافيين ، الذين ساهموا في دراسات الخطط القائمة وفي صياغة الخطط.

أبحاث الجغرافيين حول الترفيه الريفي

جذبت العديد من المشكلات المرتبطة بإدارة الترفيه الريفي انتباه الجغرافيين ، مما شكل أساسًا لحجم متزايد من الأبحاث منذ ستينيات القرن الماضي ، عندما وُجِّهَ اهتمامٌ مُركَّزٌ في البداية نحو هذا الموضوع (كوبوك ودوفيلد 1975؛ سيمونز 1975) . وقد لعب الجغرافيون دورًا هامًا في تقييم خصائص المواقع / المناطق التي تُوفِّر الترفيه ، وفي المحاولات الأولية لقياس الطلب على الترفيه (لافيري 1971؛ وول 1972) ، مع تطوير أساليب أكثر تطورًا بمرور الوقت (رودجرز 1993؛ فيل 1987: 125-156) ، بما في ذلك تقييمات التكلفة المالية للترفيه (باتيمان 1995) . وقد وضعت طريقة كلاوسون الرائدة تكلفةً لزيارة موقع ترفيهي ، وشرحت مستويات الاستخدام من حيث تلك التكلفة (كلاوسون 1981).

وتضمن ذلك دراسة مصادر ومسافات الزوار إلى موقع ما ، وحساب تكلفة مُفترضة لتلك الرحلة . ومع ذلك ، فإن هذه التقديرات عرضة للخطأ ، وقد لا تكون تكاليف السفر هي التي يعدها خبراء الترفيه الأكثر أهمية (فيلد وماكجريجور 1987: 179-180). كما بُذلت أعمال ذات صلة بسعات الاستيعاب الترفيهية في سبعينيات القرن الماضي (بروثرتون 1973) . بعد ذلك ، انتقل التحليل إلى دراسة أعمق للتوفير والوصول . على سبيل المثال ، درس هاريسون (1991) الطريقة التي تضافرت بها مصالح ملاك الأراضي وحقوق الملكية الخاصة وجهود المخططين لتوفير وصول مُتحكم به إلى المواقع الرئيسية لتعزيز جاذبية مواقع "المواقع الجاذبة" لعامة الناس .

وقد وفرت الدراسات التجريبية فهمًا لأنماط النشاط وما يترتب عليها من متطلبات على موارد الأراضي والمياه . و وضعت أساسًا للعمل المستقبلي ، عبر سلسلة متصلة من الوصف إلى التفسير إلى التنبؤ إلى صياغة السياسات (أوينز 1984؛ سميث 1983) . ويمكن مقارنة ذلك بتصنيف مورغان (1991) الخماسي للمسح والتحليل والتخطيط والرصد والمراجعة . وقد كشف التركيز المستمر على الطلب ومسوحات المواقع أن السعي وراء الأنشطة الترفيهية في الريف شديد التركيز : مكانيًا وزمانيًا ، وحسب النشاط و وسيلة النقل والطبقة والعمر ونوع الأسرة (جيلج 1996: 221-222). وقد تجلى القلق بشأن الآثار البيئية للترفيه على المناطق "الهشة" مثل المتنزهات الوطنية أو المناطق البرية مؤخرًا (على سبيل المثال، ميكزكوفسكي 1995).

وهناك العديد من الدراسات التي أفادت عن أضرار بيئية جسيمة في مواقع "المصائد" في المتنزهات الوطنية والمواقع التي تجذب أعدادًا كبيرة من الزوار، مثل ستونهنج أو آيرز روك . ومع ذلك ، فإن الأعداد المتزايدة من السياح الريفيين ومحبي الترفيه تنشر التأثيرات البشرية إلى مناطق كانت في السابق بمنأى عن مثل هذه التعديات ، مما يخلق مشاكل إدارية جديدة (برواملي 1994) . وحتى وقت قريب ، لم يكن يُوجَّه سوى القليل من هذا الاهتمام البيئي إلى الريف الأوسع والأكثر كثافة سكانية ، على الرغم من أن الحكومة والأكاديميين أظهروا الآن وعيًا أكبر بالنطاق الأوسع لهذه التأثيرات (على سبيل المثال، لجنة الريف 1991؛ 1994؛ 1995؛ كروال 1995).

ومع ذلك ، هناك آراء متضاربة حول شدة تأثيرات الترفيه على البيئة . على سبيل المثال ، ساهمت الدراسات التي رصدت تأثير الاستخدام الترفيهي على الريف في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي في تنامي الآراء الرسمية بأن التأثيرات كانت أقل ضررًا بكثير مما كان يُعتقد على نطاق واسع (سيدواي 1990) . علاوة على ذلك ، كشفت المقارنات مع استخدامات الأراضي الأخرى عن أن الكثير من الأنشطة الترفيهية

أكثر جاذبية ، على سبيل المثال عند مقارنتها بانتشار المراعي المُحسّنة، والتشجير، والزحف العمراني . ومع ذلك ، فقد عد التعارض بين أشكال الترفيه "النشطة" و"السلبية" على نطاق واسع إشكاليًا بالنسبة للمديرين . منذ أوائل الثمانينيات ، اقترنت التركيزات الاقتصادية والبيئية بأبحاث حول التأثيرات الثقافية والاجتماعية في المناطق المستهدفة (مثل بوكيه وونتر 1987).

كما أجرى الجغرافيون أبحاثًا قيّمة حول تصورات وآراء مستخدمي الريف ، مع إدراكهم عمومًا للاختلافات في خصائص مستخدمي المواقع المختلفة . على سبيل المثال ، كشف عمل كلوك وبارك (1982) عن اختلافات سلوكية واضحة بين الأشخاص الذين يستخدمون موقعين متناقضين . فقد جذب موقع أرض برية مفتوحة (ولكن يمكن الوصول إليه عن طريق البر) أشخاصًا يرغبون في التجوال و"القيام بأمورهم الخاصة" . في المقابل ، اجتذب موقع حديقة ريفية رسمية أولئك الذين فضّلوا أمن بيئة "مُدارة" بوضوح . تجاوز هذا التقسيم الطبقات الاجتماعية ، وكشف أيضًا عن كيفية تأثير الإدارة على السلوك الترفيهي . على سبيل المثال ، ثبت أن القيود المفروضة على دخول السيارات والاستخدام الحكيم للوحات الإرشادية تعزز الأنشطة المرتبطة بالمشي والاستمتاع بالهدوء والسكينة الريفية (مثل: لجنة الريف، 1976).

وقد ركزت الأبحاث الحديثة أيضًا على تطوير سياسات مُمكنة للسياحة في المناطق الريفية (مثل: لولوف وآخرون، 1994) وآثارها على السياسات (مثل: كلارك، 1993) . وقد ربطت بعض هذه الدراسات السياحة بالتنمية المستدامة للريف (لين، 1994؛ بريستلي وآخرون، 1996) . على سبيل المثال ، دفعت الأبحاث حول آثار السياحة الجماعية وتزايد الطلب على الترفيه في جبال الألب الأوروبية إلى ظهور اقتراحات لأنواع مختلفة من الإدارة ، باستخدام مفاهيم مثل السياحة البديلة ، والمسؤولة ، والناعمة ، والملائمة ، أو الخضراء (هانتر وغرين 1995؛ سميث وإيدنغتون 1992) . وتُعدّ هذه المفاهيم الآن جزءًا من التخطيط للتنمية المستدامة "لموازنة الطلب والقدرة ، بحيث يتم تقليل التضاربات إلى أدنى حد ، ويتم استغلال الريف بكامل إمكاناته، دون تدهور قاعدة الموارد" (بيغرام 1983: 171).

وتتمثل قضية الإدارة التي يطرحها هذا العمل في كيفية تشجيع السياحة وتنمية الترفيه ، بما لا يُسهم فقط في الحفاظ على الاقتصاد الريفي ، بل يُحافظ أيضًا على البيئة الجاذبة للسياح . ويمكن مقارنة هذه القضية بالأهداف الثلاثة الأساسية لإدارة الترفيه الريفي ، والمعترف بها عمومًا (جيلج 1998):

- ضمان التنمية الرشيدة للموارد على أساس مستدام،
- توفير تنمية عادلة بين مختلف الأنشطة والفئات داخل المجتمع؛
- التوفيق بين الاستهلاك والإنتاج.

يتناول الجزء المتبقي من هذا الفصل أمثلةً على كيفية مساهمة الجغرافيين في تحليل القضايا الرئيسية في إدارة الترفيه الريفي . وقد أُوليَت ثلاث قضايا اهتمامًا خاصًا : الوصول وتقسيم الأراضي ، تسليع الريف وإدارته من خلال الإعلانات ، والتوفيق بين استخدامات الأراضي المتنافسة داخل المتنزهات الوطنية.

دراسات الحالة

الوصول إلى الأراضي للاستخدام الترفيهي

خلص تحليل هاريسون (١٩٩١) لنظام تخطيط المدن والريف في المملكة المتحدة ونظام المتنزهات الوطنية إلى أنه بحلول أواخر الستينيات ، فشل هذا النظام في حماية الريف من القوى المدمرة وفي توفير وصول كافٍ لتلبية متطلبات رواد الترفيه . أدى إدراك هذه النقائص إلى دفع صانعي السياسات إلى ثلاث استجابات سياسية رئيسية (كاري، 1985):

1. تحسين الوصول إلى المواقع، كما يتضح من الحدائق الريفية ، التي يقع 40% منها في المناطق الحضرية؛
2. توفير مبالغ صغيرة من التمويل المُستهدف لتخفيف التعارضات بين الحفاظ على البيئة والترفيه، مثل تحسين مسارات المشاة ، وتحسين اللافتات؛
3. الاستمرار في تقييد الوصول على نطاق أوسع .

تُعزز النقطة الأخيرة حقيقة أن الطلب المتزايد على الترفيه الريفي لم يُقابله في معظم البلدان المتقدمة زيادة مماثلة في المعروض من الأراضي أو الطرق العامة المتاحة داخل الريف (ميلوارد، 1993) . في الواقع ، حدث بعض فقدان الوصول من خلال التوسع الحضري ، وتطوير الغابات ، وانتشار أساليب الزراعة الحديثة.

ما تزال مسألة حقوق عامة الناس في الوصول إلى الأراضي الريفية لأغراض الترفيه تُشكل قضية خلافية في العديد من البلدان ، وخاصة في إنجلترا وويلز (لجنة الريف، 1988) ، حيث "تُولي الأنظمة القانونية أهمية بالغة لحقوق الملكية الخاصة ، على عكس محدودية الوصول التي تمنحها للأفراد" (جيلج، 1996: 191) . وفي الطرف الآخر، تقع السويد، حيث يُمنح حق قانوني في الوصول إلى جميع الأراضي ، سواء كانت مملوكة ملكية عامة أو خاصة ، والنرويج ، حيث ينطبق الوضع نفسه وفقًا لشروط معينة منصوص عليها في التشريعات . في العديد من البلدان ، فرضت القيود القانونية قيودًا كبيرة على الوصول إلى الأنهار لصيد الأسماك ، وعلى الأراضي المخصصة للرياضات الميدانية ، بالإضافة إلى التنزه غير الرسمي .

ويمكن تطبيق هذه القيود حتى في المتنزهات الوطنية (واتكينز، 1996) ، وعلى الرغم من وجود أحكام قانونية (كاري، 1994) . أثارت المطالبات المتزايدة بالوصول إلى الأراضي ردود فعل سلبية من ملاك الأراضي ، بالإضافة إلى دعاوى قضائية واستجابات تشريعية . ونتيجةً لذلك ، انخفضت سهولة وصول عامة الناس إلى الأراضي في مناطق معينة (جروم وتارانت 1985) . وارتبط بهذا الاتجاه تغير في المواقف تجاه بعض الأنشطة الريفية التقليدية ، لا سيما الصيد . ففي أمريكا الشمالية ، كان الصيد باستخدام البنادق ، وفي بريطانيا ، كان صيد الثعالب باستخدام كلاب الصيد ، واحتجاجات جماعات حقوق الحيوان ، وتغير في المشاعر العامة ، مما أدى إلى إغلاق بعض الأراضي أمام الصيادين أو فرض قيود قانونية .

وفي أماكن أخرى ، يُسبب الضغط الهائل الناجم عن أعداد كبيرة من رواد الترفيه محاولات من ملاك الأراضي لتقييد أو التحكم في الوصول إلى أراضيهم . ومع ذلك ، فرغم كثرة ما كُتب عن مشاكل تقييد الوصول في كل بلد على حدة ، إلا أن الدراسات المقارنة لم تُجرَ إلا على نطاق محدود (جينكينز وبريين 1998) . وفي إنجلترا ، حظيت بعض الفئات بفرصة وصول تفضيلية إلى الريف من خلال توفير الموارد من القطاعين العام والخاص . في القطاع الخاص ، أدت الضوابط التي يفرضها مالكو الأراضي إلى منح حقوق الوصول في كثير من الأحيان لمجموعات متخصصة صغيرة ، مثل حقوق الصيد ، والصيادين الذين يشترون تراخيص خاصة . ويتوقع هاريسون (1991) دورًا أكبر للقطاع العام في توفير المرافق الترفيهية ، ولكنه يُقر بصعوبة وضع سياسة مقبولة لدى الجمهور.

الجمع بين الحفاظ على البيئة والترفيه

في معالجة مسألة صياغة السياسات هذه ، يدعو كاري (1994) إلى إعطاء أولوية أعلى لتخطيط الترفيه ، على الرغم من إقراره بوجود خمسة مجالات يصعب فيها تحقيق هذه الأولوية العليا ، مع حلول مصاحبة ، كما هو موضح في الجدول 18.2 (ينظر أيضًا كاري 1996) . عمليًا ، من بين أكثر أدوات الإدارة استخدامًا لتنظيم الوصول إلى الأراضي لأغراض الترفيه استخدام شكل من أشكال تقسيم الأراضي

وأنظمة لتركيز الأنشطة في مناطق وممرات مختارة (جروم 1993؛ الجدول 18.3). يُعد هذا التركيز، الذي غالبًا ما يتم من خلال الاستخدام الصريح لـ "مصائد العسل" ، طريقة رئيسية لحماية البيئات "الهشة" أو الريف الأوسع . حتى في المناطق المخصصة خصيصًا لأغراض ترفيهية ، مثل المتنزهات الريفية في المملكة المتحدة أو المتنزهات الترفيهية في أونتاريو (كيلان 1993) ، يُستخدم تقسيم المناطق عادةً لتقييد الاستخدام الترفيهي في جزء من المتنزه (الملحق 18.2).

الجدول 18.2: مشاكل وحلول تخطيط الترفيه في المملكة المتحدة.

الحلول الممكنة	الصعوبات الحالية
إعادة تنظيم لجنة الريف لجعلها لجنة للترفيه الريفي وتوسيع نطاق الترفيه القائم على المزارع	1. الطبيعة المجزأة للهيكل التنظيمي للترفيه الريفي قد حدّت من تنفيذ السياسات والخطط الشاملة
زيادة التوجه نحو السوق لمرافق القطاع العام؛ وزيادة التركيز على فرض رسوم على الوصول ومعاملة المعلومات على أنها ترويج؛ وزيادة استخدام الصلاحيات لزيادة الوصول ومعاملة حقوق الوصول كسلع	2. الخلط بين المسؤوليات بين القطاعين العام والخاص
استبدال الموقف القائل بأن النخبة العلمية تعرف أفضل وأن حماية البيئة تتجاوز دائمًا الاحتياجات الترفيهية لشريحة أوسع من المجتمع؛ وتجنب التركيز على "المصائد" المقيدة	3. هيمنت الطبقة المتوسطة على الترفيه الريفي، مع تردد فئات أخرى في المشاركة
تعزيز الترفيه باعتباره استخدامًا صديقًا محتملًا للأراضي	4. تصور سياسات الترفيه أنه تهديد عند مقارنته بالزراعة والغابات
استخدام القدرة المستمرة للزراعة على إنتاج المزيد من الأراضي الأقل لمعالجة مرافق الترفيه كسلع سوقية، مع استخدام الطلب كحكم رئيسي على المرافق التي يجب توفيرها	5. عادةً ما تكون سياسات الترفيه متبقية من سياسات ريفية أخرى

المصدر: استنادًا إلى كاري 1994؛ جيلج 1996، ص 238

الجدول 18.3 آليات الوصول والأيديولوجية.

الأيديولوجية	آلية الوصول
غير السوقية	الوصول الفعلي
حرية التجوال	حقوق المرور
الحقوق العامة على الأراضي والمياه الخاصة	حقوق الملاحة
	حقوق الوصول المفتوح
السوق	اتفاقيات الوصول
التدخل العام في السوق	اتفاقيات الإدارة
	الملكية العامة
حقوق الملكية الخاصة	حقوق الملكية
	الحقوق الرياضية
	الوصول المتساهل

المصدر: جروم 1993، ص 159

في بعض الحالات ، قد يُفرض تقسيم المناطق من خلال فرض رسوم على الدخول أو استخدام المرافق (بروم 1991؛ الجدول 18.4). يمكن لآلية التسعير أن تؤدي أربعة أدوار (مكالوم وآدامز 1980): 1. زيادة الإيرادات؛ 2. توزيع الطلب بين الإنفاق الترفيهي وغير الترفيهي؛ ٣- توزيع الطلب بين مرافق الترفيه البديلة؛ ٤ -تحقيق أهداف محددة ضمن توفير الترفيه الريفي. يمكن أن يشمل ذلك التسعير التفاضلي لتحويل المستخدمين من مرفق إلى آخر، وحماية الموارد ، والتسعير المتغير لتسهيل أنماط الاستخدام العشوائية . طُبقت توليفات مختلفة من هذه الأدوار على نطاق واسع في أمريكا الشمالية ، عادةً بالتزامن مع دعم مالي إضافي من الضرائب العامة ، وإصدارات السندات المحددة ، أو الضرائب ، والمنح (روبنسون ١٩٩٠: ٢٦٢-٥).

الجدول 18.4 مصادر الدخل المحتملة من المرافق الترفيهية.

النتيجة المرجوة	الطريقة
دخل مباشر من خلال رسوم الدخول	فرض رسوم على الدخول، رسوم غير مباشرة لمرافق معينة، مثل مواقف السيارات
دخل واضح من الزوار الذين يستخدمون الريف للمشي والتسلق وصيد الأسماك، بالإضافة إلى زيارة مواقع محددة	
توفير المال لإدارة الموقع/المرافق على نطاق أوسع	بيع السلع أو الخدمات، مثل أنشطة البيع بالتجزئة
يمكن دفع رواتب العاملين؛ توفير المال للصيانة	التبرعات الطوعية، اشتراكات العضوية
جزء من سعر الشراء يُخصص لسلعة مثل مطبوعة	ضرائب على المنتجات التكميلية
يمكن استخدامها لتغطية تكاليف الإدارة المرتفعة	ضرائب السياحة، مثل رسوم الطرق

الترفيه الريفي وتسليع الريف

يجادل هاريسون (١٩٩١) بأن مطالب سكان المناطق الحضرية بتوسيع نطاق وصولهم إلى الريف قد تم تجاهلها إلى حد كبير بسبب عقلية "الجسر المتحرك" لدى سكان الريف الجدد . هؤلاء هم ما يسمى بطبقة الخدمات أو سكان المناطق الحضرية من الطبقة المتوسطة الذين هاجروا إلى الريف بحثًا عن ريف ريفي مثالي ، والذي يجب ألا يزعجه رواد الترفيه الحضريون (كلوك وثريفت ١٩٨٧). طورت طبقة الخدمة سمات ذوقية معينة كانت مؤثرة وتبناها على نطاق واسع مستهلكون آخرون للمساحات الريفية ، مثل تبجيل أجواء الريف ، وقبول بعض الرموز الثقافية كالمنازل القديمة والتحف والأطعمة الصحية والبيرة الحقيقية ، والاستمتاع بالأنشطة الخارجية كالركض وركوب الدراجات وصيد الأسماك بالصنارة وركوب الأمواج شراعيًا وتسلق الجبال (أوري 1988: 41).

تُعد سمات طبقة الخدمة هذه جزءًا من "لامركزية" الهوية ، حيث يعيش الناس حياة أكثر انتقائية ، غير مقيدة بإرث التقاليد أو التوقعات الجماعية ، ويستجيبون بحرية للسوق . لقد طوّرت هذه الانتقائية ، وهي سمة من سمات مجتمع ما بعد الحداثة ، أشكالًا جديدة من الاستهلاك الترفيهي ، غالبًا ما ارتبطت بـ"مشهد" حدائق الملاهي ، و"معارض" العصور الوسطى ، ومهرجانات البوب ، والمتاحف "الحية" ، وتعايشت مع أشكال أكثر تقليدية من الترفيه الريفي (جيتز، ١٩٩١؛ جانيسكي ودرو، ١٩٩٨؛ أوري، ١٩٩١) . ومن الجوانب الحاسمة للاستهلاك الترفيهي الجديد ربط القيمة التجارية بأشياء كانت في السابق متجاهلة إلى حد كبير من قِبل رواد الترفيه أو غير معروضة للبيع من قِبل رواد الأعمال ، وهي عملية تُسمى "التسليع" (هوبكنز، ١٩٩٨؛ انظر المربع ١٨,٣) .

ازداد تسليع الريف ، مما أدى إلى ظهور سلسلة من الأسواق الجديدة للسلع الريفية ، بما في ذلك تصنيع وتعبئة وتسويق المتنزهات الوطنية والمتنزهات الترفيهية بنظام "الدفع عند الدخول" ، ومنافذ بيع

الحرف اليدوية والأطعمة ، وأنشطة "التجارب الترفيهية" . ويتزايد بيع السلع الترفيهية من قِبل القطاع الخاص ، من خلال تحرير القيود والخصخصة . بدلاً من القطاع العام . وهكذا ، يزعم كلوك (1993: 58) أن "الأشكال غير الرسمية والمجانية للترفيه في الهواء الطلق في الريف تُستبدل تدريجيًا بالنسبة للكثيرين بأنشطة ترفيهية أكثر رسمية ، قائمة على الجذب السياحي ، حيث تُقدم تجربة الريف بشكل مُتكامل ومدفوع" .

ويستشهد بمثال مشروع ريدول الكهرومائي التابع لشركة باورجين في دايفيد، ويلز، والذي يُروّج له على أنه "يوم رائع"، ويُقدم (مقابل رسوم الدخول) :

- زيارة إلى مركز معلومات محطة ريدول للطاقة ، بما في ذلك معرضه وغرفة الفيديو ومتجر الهدايا التذكارية والمرطبات؛
- جولة في محطة الطاقة ومزرعة الأسماك الرائعة؛
- نزهة في منطقة التنزه على ضفاف البحيرة؛
- جولة بالسيارة حول خزانات المرتفعات الخلابة؛
- صيد سمك التروت في إحدى البحيرات؛
- الاستمتاع بإطلالة رومانسية على سد فيلين نيويد المُضاء.

هذا مثال واحد على الأهمية المتزايدة لتسويق الترفيه الريفي كشكل من أشكال إدارة الريف ، مع الاستخدام المتكرر للرموز أو الأيقونات الرئيسية في الكتيبات الإعلانية : السعي لجذب العملاء باستخدام كلمات مثل المظاهر الطبيعية ، والطبيعة ، والتاريخ ، والتوجه العائلي ، والحرف اليدوية ، و"المهرجان الريفي" (كلوك 1992؛ 1993؛ كلوك وجودوين 1992).

هذه هي الوسيلة الفعالة التي تجذب بها المؤسسات التجارية الترفيهية / السياحية سكان الحضر لقضاء الوقت (والمال) في الريف . وقد تعزز هذا التقدم من خلال عملية تنويع المزارع ، التي حفزها انخفاض الدخول من الأنشطة الزراعية التقليدية ، حيث يوفر المزارعون للسياح فرصة قضاء الوقت في المزارع ، حيث تجذبهم عوامل الجذب مثل المزرعة العاملة ، وتجربة المنتزهات الترفيهية ، ومراكز الطيور المائية ، والسلالات النادرة ، ومتاحف المزارع ، والرياضات الريفية ، وحدائق الغابات ، ومزارع الفراشات ، ومراكز خيول شاير

أصبح التسويق أداةً إداريةً متزايدة ، من خلال بيع المناطق والمواقع "المناسبة" للزوار . يتضمن ذلك زيادة توفير المعلومات المُتاحة للسياح ، مع استهداف أنواع مُحددة من المعلومات لفئات مُحددة . تحليل هذا مكّن التطور الجغرافيين من تطبيق الأفكار المُصاغة ضمن النظرية الاجتماعية على أمثلة ملموسة للتسويق الترفيهي (هول 1992؛ أوري 1995). والنتيجة هي فهم متزايد للأدوار المتعددة التي يؤديها الريف ، والأهمية المتزايدة لقدرة رواد الأعمال على تغليف وتسويق صورة ريفية لهواة الترفيه.

إدارة الترفيه في المتنزهات الوطنية في إنجلترا وويلز

في العديد من البلدان ، يُعد نظام المتنزهات الوطنية أحد المحاور الرئيسية للأنشطة الترفيهية والسياحية في المناطق الريفية . على سبيل المثال ، يُقضى أكثر من 100 مليون يوم زيارة سنويًا في المتنزهات الوطنية في إنجلترا وويلز ، مما يُساهم بما يصل إلى 900 مليون جنيه إسترليني سنويًا في الاقتصادات المحلية . كان أحد العوامل الرئيسية في ممارسات الإدارة هو ما إذا كانت المتنزهات الوطنية مناطق برية بالأساس ، كما هو الحال في أمريكا الشمالية (بلاكسيل 1993) ومعظم الدول النامية ، أو ما إذا كانت تحتوي على مستوطنات بشرية ومظاهر طبيعية تتضمن الزراعة التجارية والغابات ، كما هو الحال في العديد من الأمثلة الأوروبية.

في المملكة المتحدة ، كان من الصعب تطوير استراتيجيات إدارة متماسكة في المتنزهات الوطنية التي تكثر زيارتها مقارنةً بالدول التي تُدار فيها أنظمة المتنزهات من قِبل القطاع العام لفترة طويلة وباستخدام سياسات وإرشادات مشتركة (بتلر 1998: 225) . في المتنزهات الوطنية في إنجلترا وويلز، تُعدّ المظاهر الطبيعية نتاجًا للتأثير البشري والإدارة طويلة المدى . وتحتاج إلى استمرار الإدارة الدقيقة للحفاظ على أراضي الخلنج ، ورعي الأغنام والغزلان ، وصيد طيور الطيهوج ، وتنوع الأنشطة الترفيهية . ويوضح الشكل 18.2 ملخصًا للصراعات والتفاعلات النموذجية التي يواجهها مديرو الأراضي .

Figure 18.2 Competing land uses in North Yorkshire Moors National Park.

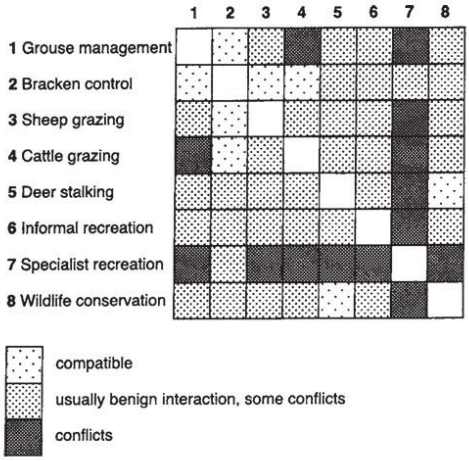

Source: Based on Statham 1993.

ومع ذلك ، فإن هذه الإدارة مشتركة على نطاق واسع : من قِبل المزارعين ، وحراس الطرائد ، وملاك الأراضي ووكلائهم ، والمستأجرين ، بالإضافة إلى المتنزهات والسلطات المحلية . يُعقّد هذا التقسيم العديد من قضايا الإدارة الرئيسية ، كما هو موضح في تحليل ستاثام (1993) لمتنزه نورث يورك مورز الوطني . هنا ، يمكن لهيئة المتنزه الوطني استخدام قوانين التخطيط للتحكم في تطوير المباني ، ولكن هذا لا ينطبق على التحكم في معظم الأراضي الزراعية والحرجية . ولذلك ، حوّل المزارعون الأراضي الخثية إلى مراعٍ مُحسّنة (انخفضت مساحة الأراضي الخثية المغطاة بأشجار الخلنج بمقدار الربع منذ تخصيص المتنزه عام 1952) ، ووضعت هيئة الغابات مساحات كبيرة تحت الأشجار الصنوبرية . عادةً ما تشمل المتنزهات الوطنية اختصاص عدة سلطات محلية ، بحيث يكون التعاون بين السلطات المتعددة ، كما هو الحال في مبادرة السياحة في منطقة دارتمور (DATI)، كان أحد سبل المضي قدمًا (غرينوود، 1994؛ ينظر الملحق 18.2).

وكانت إحدى استراتيجيات الإدارة الرئيسية لضمان توفير ريف جذاب "غير ملوث" للترفيه هي دفع تعويضات لملاك الأراضي مقابل الحفاظ على المعالم البيئية المحددة (سواليس، 1994) . ولقد استُخدمت اتفاقيات الإدارة للتأثير على زراعة الأشجار ، وإدارة نبات الخلنج ، وصيانة الجدران الحجرية والحظائر، والحفاظ على موائل الحياة البرية المهمة . وقد أدارتها سلطات المتنزهات الوطنية ، ولكنها اعتُمدت أيضًا على نطاق واسع في أماكن أخرى ، كما هو الحال في نظام المملكة المتحدة للمواقع ذات الأهمية العلمية الخاصة(SSSIs) ، أو لإدارة الريف بطريقة صديقة للبيئة ، مثل مخطط الاتحاد الأوروبي للمناطق الحساسة بيئيًا (ESA) (روبنسون، 1994) ونظام رعاية الريف في إنجلترا وويلز (موريس وبوتر، 1995) . ساهم

الجغرافيون في رصد آثار هذه السياسات وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد مناطق الحفظ ، لا سيما في مناطق إدارة النظم البيئية (ويتبي، 1994).

كشفت دراسة ماثر (1993) عن المزارعين الذين لديهم مواقع أثرية مهددة للحياة على أراضيهم أن هذا التحديد لم يؤثر على استخدام وإدارة الأراضي في ثلثي المزارع التي شملها المسح ، وأن خُمس المزارعين فقط هم من قُيّدوا فعليًا في أنشطتهم الزراعية بسبب وجود موقع أثري مهدد للحياة . ومع ذلك، تُظهر مسوحات أخرى أن الضرر الذي يلحق بمواقع الأثرية مهددة للحياة ما يزال مستمرًا ، حيث أن 10% منهم معرضون لخطر شديد ، وأن مجلس الحفاظ على الطبيعة في إنجلترا وويلز ينفق 15% من ميزانيته لعام 1991 على اتفاقيات الإدارة (سبلاش وسيمبسون، 1994) . قد يكون الشراء الإلزامي للمواقع المهددة أو استخدام المدفوعات كمكسب للحفاظ على الطبيعة بموجب قوانين التخطيط الحضري والريفي أكثر فعالية (بوتشر وواتمور، 1993) .

تتمتع سلطات المتنزهات الوطنية بصلاحيات إلزامية لفرض وصول الجمهور إلى أراضيها ، ولكن في مساحات واسعة ، غالبًا ما يكون الوصول صعبًا ، وخاصةً في الأراضي الزراعية المملوكة للقطاع الخاص . وقد تمثل الحل المُتبع في منطقة نورث يورك مورز في الاستثمار في تطوير وإدارة مسارات تُتيح مجموعة متنوعة من التجارب الترفيهية في مختلف المظاهر الطبيعية للحدائق . ويُستكمل مسار وطني ، يُعرف باسم طريق كليفلاند ، بشبكة من المسارات "الإقليمية" والمحلية . ويتم تعديل طبيعة هذه المظاهر الطبيعية من خلال اتفاقيات إدارة وشراء مباشر للأراضي من قِبل سلطة المتنزه .

يوضح المثال الموضح في الشكل 18.3 كيف يتم تطوير الأراضي البرية السابقة ، التي تحولت الآن إلى حد كبير إلى أراضٍ صالحة للزراعة ، إلى أراضٍ خضراء عريضة الأوراق مفتوحة للوصول العام ، ودمجها مع مساحات من الخلنج أو الأراضي المشتركة . ومع ذلك ، ما تزال الصراعات بين أنواع الترفيه المختلفة قائمة ، على الرغم من تقسيم المناطق إلى مناطق لممارسة أنشطة أكثر ضجيجًا . ويُمثل التآكل الناتج عن تسلق الدراجات النارية مشكلة خاصة.

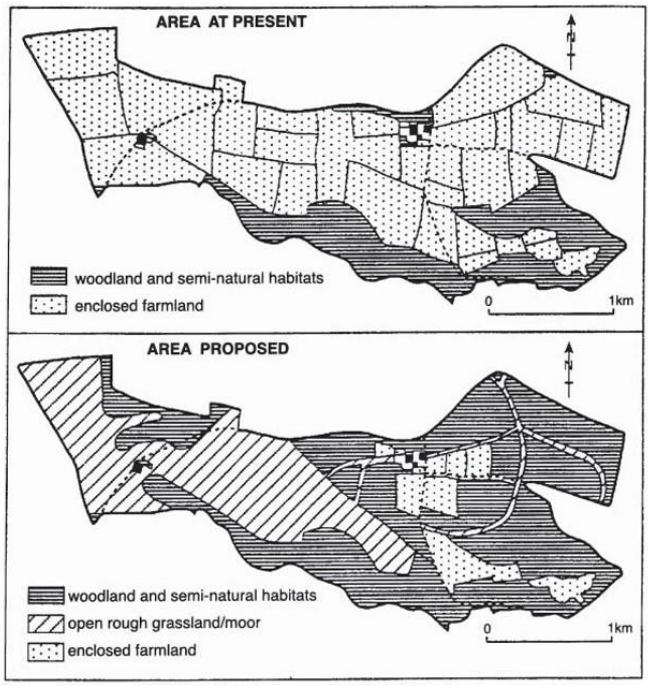

Figure 18.3 New landscapes, Murton Grange, North Yorkshire Moors National Park.

Source: Based on Statham 1993.

الخلاصة

لطالما عدت إدارة السياحة والترفيه في المناطق الريفية آليةً لتقليل ضغط الزوار مع تعظيم المنفعة الاقتصادية للمجتمعات الريفية . وقد وُجّهت جهود بحثية واسعة النطاق إلى جوانب مختلفة من هذه القضية الإدارية ، بدءًا من كيفية تقييم الطلب ووصولًا إلى كيفية... التحكم في الوصول ، والمشكلة متعددة الأوجه المتمثلة في التوفيق بين الاستخدامات الترفيهية المختلفة لمساحة الأرض نفسها . وكما هو الحال في العديد من مجالات النشاط البشري الأخرى ، برز عنصر إضافي في هذا البحث في السنوات الأخيرة ، وهو مسألة إمكانية إدارة الترفيه والسياحة في المناطق الريفية بطريقة مستدامة .

ويبدو أن بُعد الاستدامة سيحتل مكانة بارزة في البحوث التطبيقية المتعلقة بقضايا الإدارة في المستقبل ، وقد يُعالج إهماله السابق في السياسات الحكومية المتعلقة بالسياحة والترفيه . كما قد يُقدم سبلًا جديدة للتوفيق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتنافسة في المناطق الريفية (موردوك، 1993) . ومع ذلك ، لتحقيق ذلك ، يتطلب الأمر بذل المزيد من الجهود حول كيفية قياس الاستدامة عمليًا في مواقف محددة ، وحول كيفية حل التعارضات المختلفة بين الاستخدامات المختلفة على المستوى المحلي .

إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه الباحثين في القضايا الريفية عمومًا هي تنوع الأدوار التي يؤديها الريف في المجتمع الحديث . لقد ولت الأيام التي كان يُمكن فيها ببساطة مساواة الريف في العالم المتقدم بالإنتاج الأولي ، حيث اكتسب "الريف" معنىً أكثر تعقيدًا . وبينما ما تزال الزراعة والغابات تهيمن على استخدام الأراضي الريفية ، فقد اكتسبت المصالح الترفيهية والسياحية والرياضية والعسكرية والمتعلقة بالحفاظ على البيئة وغيرها من المصالح التجارية أهمية أكبر بكثير. وعلى وجه الخصوص ، فإن تزايد سعي الجمهور إلى الأنشطة الترفيهية في المناطق الريفية منحه صوتًا في القضايا الريفية ، وهو صوت غالبًا ما تعارض مع المصالح الزراعية طويلة الأجل .

ومع ذلك ، فإن المشكلة الرئيسية هي أن الجمهور يتمسك بآراء متناقضة وغامضة حول الدور الذي يرغبون في أن يؤديه الريف ، وكيفية إدارته فيما يتعلق بتوفير الخدمات الترفيهية (ماكناغتن، ١٩٩٥) . وهذا يجعل من الصعب للغاية التخطيط للاستخدامات المتعددة . على الرغم من أن جيلج (1996: 239) جادل بأن التخطيط ما يزال يفتقر إلى المعلومات الكافية حول مواقف الجمهور ودوافعه لزيارة الريف . ويحث على إجراء المزيد من البحوث في هذا المجال للتغلب على حقيقة أن توفير الترفيه غالبًا ما يُلبي احتياجات مُقدمي الخدمات بدلًا من أن يكون ما يريده الناس حقًا .

خلال العقود الثلاثة الماضية ، تطور عمل الجغرافيين في مجال إدارة الترفيه الريفي والسياحة من مجرد بحوث قليلة إلى أدبيات غنية ومتنوعة . وقد عكست الطبيعة المتنوعة للمساهمة البحثية الطبيعة المتنوعة للترفيه الريفي نفسه . ومع ذلك ، من المرجح أن تستمر الموضوعات التي سُلط عليها الضوء في هذا الفصل ، لا سيما تلك المتعلقة بالوصول والطلب والتسويق والصراعات مع مصالح الحفاظ على البيئة ، كعناصر مهمة في أجندة البحث . **وقد أضافت الطبيعة المتغيرة للريف نطاقًا أوسع للبحث الجغرافي ، وهذا الطابع المتطور باستمرار، إلى جانب الإطار (الأطر) الجديد المحتمل الذي تُقدمه معطيات الاستدامة ، يُمثل آفاقًا ديناميكية للأعمال المستقبلية** .

الملحق 18.1

المربع 18.1: مناهج التخطيط للترفيه

وعفويتها، فقد اعتبرت الحكومة أن الكثير من أنشطة الترفيه الريفية تتطلب القليل من التخطيط والإدارة الايجابية (جليبتس 1991). ومع ذلك، فإن هذه الخصائص الحاسمة تعني أن تدابير التخطيط الصغيرة نسبيًا يمكن أن يكون لها تأثير غير متناسب. النطاق الأساسي للتدابير التي تم استخدامها هو كما يلي:

من خلال التركيز على الأنشطة الأربعة الواردة في قائمة جليبتس (انظر النص الرئيسي)، يمكن للإدارة أن تسعى جاهدة لدمج تعدد المطالب التي يفرضها الترفيه، والوصول، ووسائل الراحة، والمحافظة، على الرغم من أن مهمة إرضاء مجموعات المصالح المتنوعة أصبحت أكثر صعوبة بسبب تعدد المصالح داخل السياحة والترفيه نفسها. نظرًا لطبيعتها غير الرسمية

النهج	المحتوى
1 المعايير	يعتمد التخطيط على مواصفات نصيب الفرد من مستويات التوفير التي وضعتها هيئة رسمية. وعادةً ما يعتمد على تقديرات الطلب.
2 الطلب الإجمالي	تقدير مستويات الطلب العامة بناءً على مسوحات المشاركة الوطنية أو الإقليمية الحالية. يُعد هذا أبسط نهج لتقدير الطلب، ولكن يمكن تنويعه لمراعاة الظروف الاجتماعية والديموغرافية المحلية.
3 النهج المكانية	تقدير الطلب المحلي مع مراعاة مناطق تجمع المرافق. وهذا يوسع نهج الطلب الإجمالي عند النظر في مسألة موقع المرفق.
4 التسلسلات الهرمية للمرافق	يُدرك أن الأنواع والمقاييس المختلفة للمرافق لها مناطق تجمع مختلفة. وهو ذو صلة خاصة بتخطيط المجتمعات الجديدة والمرافق التي تشمل جمهورًا من المتفرجين.
5 نهج الشبكة أو المصفوفة	يدرس آثار جميع خدمات الترفيه التي تقدمها السلطة على جميع القنات الاجتماعية من خلال تقييم الأثر.
6 النهج العضوي	وضع الاستراتيجية بناءً على تقييم تقديم الخدمات الحالي والفجوات المكانية في الطلب. وهو نهج تدريجي وليس شاملًا، وهو شائع في القطاع الخاص.
7 نهج تنمية المجتمع	التخطيط ووضع السياسات بناءً على التشاور المجتمعي.
8 نهج القضايا	خطط مبنية على التحديد الأولي "للقضايا الرئيسية" بدلاً من التقييم الشامل للاحتياجات/الطلب. تتوافق مع تحليل SWOT (نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات). وهو الأكثر شيوعًا للمشاريع المخصصة لمرة واحدة.

المصدر: استنادًا إلى فيل (1993: الصفحات 92-93).

الملحق 18.2

طيف فرص الترفيه

يُطبّق تقسيم المناطق بشكل متكرر بعد تقييم رسمي لموقع ترفيهي محتمل . في الواقع ، يُعدّ تقييم الموقع وسيلة بحث شائعة بشكل خاص في أمريكا الشمالية ، على سبيل المثال ، باستخدام طيف فرص الترفيه (ROS)للجمع بين متطلبات الزوار وقيود وخصائص الموقع (الشكل 18.1). يمتد هذا الطيف ، المستخدم لتخصيص الاستخدامات في منطقة محددة عبر نظام تقسيم المناطق ، عبر مجموعات مختلفة من الظروف الفيزيائية والبيولوجية والاجتماعية والإدارية . يُقرّ هذا النظام بأن كل وضع يوفر مجموعة من فرص الترفيه ، ولكن من المرجح أن يزداد عدد الزوار مع توسع المناطق البرية وظهور شكل من أشكال التطوير . لذا ، يجب إدارة هذا التطوير وتدفق الزوار، عادةً من خلال فرض قيود على حركة الزوار (فان أوسترزي 1984). يمكن أن يساعد نظام ROS في تحديد تنوع الفرص ، ولكنه يعاني من بعض القيود ، خاصة لأنه يقلل من أهمية السمات البيوفيزيائية ، وهي عوامل الجذب الطبيعية التي غالبًا ما تكون عامل الجذب الرئيسي للزوار (هاميت وكول 1987).

الملحق 18.3

التعاون متعدد الجهات في مبادرة سياحة منطقة دارتمور(DATI)

تتضمن استراتيجية مبادرة سياحة منطقة دارتمور في منتزه دارتمور الوطني ما يلي (غرينوود، 1994):

1- زيادة التركيز على التسويق وتوفير المعلومات لجذب الزوار إلى المواقع والأنشطة الرئيسية؛
2- توسيع نطاق استخدام وسائل النقل العام؛
3- التركيز على تنويع المزارع لتوفير المزيد من أماكن الإقامة والترفيه في المزارع؛
4- تطوير المزيد من السياحة "الخضراء" من خلال توفير المعلومات والتثقيف للزوار، وبرنامج موجه للشركات والمجتمعات المحلية؛
5- تحسين العلاقات العامة ، لا سيما من خلال إعلام المجتمعات المحلية بأهداف وخطط المنتزه؛
6- تحسين دور الاستشارات والمعلومات؛
7- اعتماد استراتيجية تفسير داخل المنتزه وخارجه للمساعدة في توزيع الزوار من بعض المواقع السياحية وتشجيع الزيارات إلى بعض المعالم السياحية والمشاركة في أنشطة معينة؛
8- التخفيف من التآكل والأضرار التي تلحق بالمواقع الرئيسية من خلال توفير طرق بديلة وبدء أعمال الترميم؛
9- زيادة أنشطة المراقبة

دليل لمزيد من القراءة

هناك عدد من الكتب التي تتناول موضوع الترفيه الريفي وقضايا الإدارة المرتبطة به، ومن أبرزها كتاب كاري (1994)، وكتاب جليبتس (1991)، وكتاب غروم (1993). تُركز هذه الكتب بشكل أساسي على المملكة المتحدة، كما يفعل برواملي (1994) في دليله لمديري الترفيه. يُقدم شاربلي (1993؛ 1994) مجموعة أوسع من الأمثلة، كما يفعل شاربلي وشاربلي (1997) اللذان يُركزان على السياحة الريفية.

من بين مجموعات المقالات الدولية المفيدة كتاب جليبتس (1993) وكتاب بوكيه ووينتر (1987) (حول الترفيه الريفي)، وكتاب بتلر وآخرون (1998) (حول السياحة الريفية)، وكتاب بيرس وبتلر (1993) (حول السياحة بشكل عام). يقدم جيلج (1996) مقدمة جيدة للتخطيط الريفي في المملكة المتحدة، وانظر إلبيري (1998) حول التغيير العام في الريف. ويتناول هاريسون (1991) وواتكينز (1996) القضايا المتعلقة بالوصول إلى الأراضي لأغراض الترفيه، بينما يتناول هانتر وغرين (1995) وبريستلي وآخرون (1996) قضايا الاستدامة، ويتناول ميكزكوفسكي (1995) القضايا البيئية.